مجلس النواب

الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية الرباط في 2022/09/15

الرقم : 4602

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

في خطوة جديدة عدها العديد من المواطنين المغاربة تضييقا عليهم، فرضت حكومتكم رسوما جمركية وضرائب إضافية على مقتنيات المنصات الإلكترونية الدولية مهما كانت قيمتها، حيث دخل المرسوم حيز التنفيذ شهر يوليوز الماضي،
إذ كانت مدونة الجمارك تُعفي من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المستحقة عن الاستيراد، بالنسبة للمنتجات والأشياء التي يشتريها المغاربة عبر المنصات الإلكترونية الدولية والتي لا تتعدى 1250 درهما (125 دولارا)، و حتى قبل التصديق على المرسوم الحكومي المذكور، حجزت الجمارك المغربية بمدينة طنجة (شمال المغرب)، طلبات آلاف الزبائن المغاربة لمنصة معروفة صينية لبيع الملابس، وأعلنت عن عرضها للبيع بمزاد علني في 3 يونيو 2022،
هذا القرار اعتبره العديد من المغاربة خنقا للتجارة من خلال المنصات الإلكترونية، وتضييقا عليهم خصوصا الذين يلجؤون لشراء مقتنيات ذات قيمة مالية ضعيفة عبر عدد من المواقع الإلكترونية التجارية الدولية.
لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم :

- ما هي الاجراءات الممكن اتخادها من أجل تفادي إثقال كاهل المغاربة بمزيد من الرسوم والضرائب؟
- ألم يكن من الأفضل التفكير في حلول مبتكرة تفسح مجال الحرية أمام المغاربة بالشراء عبر الإنترنت، وفي نفس الوقت يؤدي من يمتهن التجارة من خلال هذه المنصات رسوما ضريبية مثل باقي التجار خصوصا و أن هذه التجارة كانت توفر آلاف فرص الشغل للشباب المغاربة، ومتنفسا للطبقة المتوسطة من أجل شراء بعض السلع التي توفرها هذه المنصات بأثمنة مناسبة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي